

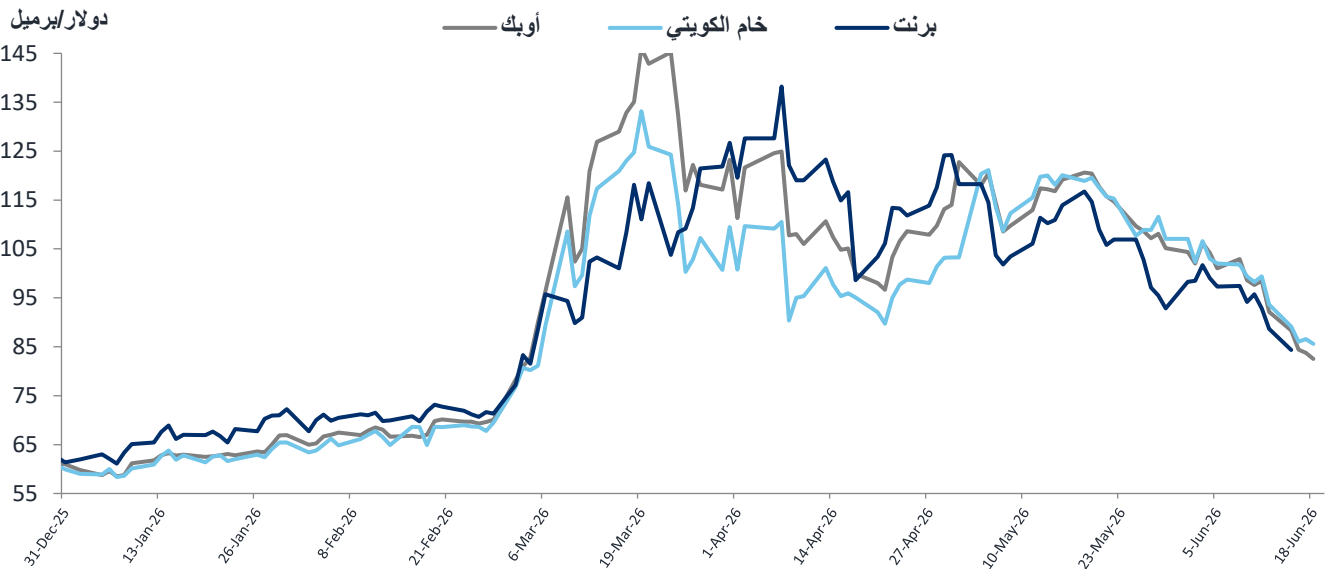
يونيو 2026

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

تراجع أسعار النفط الخام على خلفية مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران...

تراجعت أسعار النفط الخام إلى مستويات لم تشهدها منذ بداية الحرب بين الولايات المتحدة وإيران على خلفية اتفاق السلام المؤقت الذي أعلن عنه بين الجانبين. وتمثل أبرز ما تضمنه الاتفاق في إعادة فتح مضيق هرمز بعد نحو أربعة أشهر من الحرب. واستقر مزيج خام برنت عند نحو 80.57 دولار أمريكي للبرميل يوم الجمعة، منخفضاً بنسبة 7.7 في المائة خلال الأسبوع، لكنه ظل مرتفعاً بما يقرب من نسبة 30 في المائة منذ بداية العام، في وقت يوازن فيه المتعاملون بين تداعيات إعادة فتح المضيق والمخاطر المستمرة. وسرعان ما تجسدت هذه المخاطر خلال عطلة نهاية الأسبوع، بعدما أعلنت إيران مجدداً إغلاق مضيق هرمز، مستندة إلى وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار في جنوب لبنان، بالتزامن مع استمرارها في إرسال مفاوضات للمشاركة في المحادثات المنعقدة في سويسرا. وفي المقابل، شهدت الحرب بين روسيا وأوكرانيا تصعيداً إضافياً، مع تزايد الهجمات على البنية التحتية النفطية الروسية في مواقع تقع داخل عمق الأراضي الروسية.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

وفي الوقت ذاته، بعث الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران بإشارات متضاربة إلى سوق النفط، مما أدى إلى تصاعد حالة عدم اليقين وزيادة التقلبات. وأعلنت إيران أن السفن مطالبة بالحصول على موافقتها، والحصول على وثيقة تأمين إلزامية (مجانية حالياً)، والالتزام بالمسار الذي تحدده، مع احتمال فرض رسوم عبور مستقبلاً. في المقابل، أكدت القوات البحرية الغربية أن المسار الجنوبي العماني مفتوح أمام الملاحة ليلاً ونهاراً، بينما أوصت الولايات المتحدة السفن بالعبور مع إطفاء أنظمة التتبع. كما ساهمت تقارير عن وجود لغم قرب الساحل العماني، واستمرار وجود ألغام في وسط المضيق، وتباطؤ حركة ناقلات النفط، في زيادة مستويات الحذر. وعلى جانب الطلب، أدت الحرب، بصورة مباشرة وغير مباشرة، إلى تراجع الطلب بشكل ملحوظ، مما أدى إلى خفض جهات التوقع لتقديراتها للعام 2026 بصورة حادة. إذ قلصت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب على مدار العام بنحو 1.7 مليون برميل يومياً منذ يناير، وباتت تتوقع انكماش الطلب بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً. كما خفضت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعاتها بنحو 2 مليون برميل يومياً، في حين قلصت الأوبك تقديراتها للشهر الثاني على التوالي. وساهمت الصين في امتصاص جانب من الصدمة من خلال خفض وارداتها من النفط والسحب من المخزونات التجارية، بالتزامن مع تقليص المصافي الآسيوية معدلات

التشغيل. إلا أنه على الرغم من ذلك، يتوقع المحللون انتعاش الطلب بقوة، إذ ترجح وكالة الطاقة الدولية عودته إلى النمو بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً في الربع الرابع من العام، وبنحو 2 مليون برميل يومياً في العام 2027، مدفوعاً بالطلب الموسمي خلال فصل الصيف وموسم السفر بالسيارات، وتراجع الأسعار، وعودة الطلب الصيني المتراكم. وتتلقي المصافي الآسيوية بالفعل أعداداً كبيرة من عروض الشحنات، إلا أنها قد لا تكون في حاجة فورية إلى هذه الموجة المرتقبة من الإمدادات، بعدما نجحت في تأمين احتياجاتها على المدى القريب.

أما على جانب العرض، فتشهد منطقة الخليج عملية استئناف واسعة النطاق للصادرات. ويوجد نحو 80 مليون برميل مخزنة على متن قرابة 40 ناقلة نفط عملاقة في الخليج العربي، جاهزة للعبور عبر مضيق هرمز، إلى جانب أكثر من 100 ناقلة محملة ما تزال عالقة داخله. وتشير تقديرات مراقبي السوق إلى أن نحو 90 في المائة من إنتاج النفط الخام المتأثر قد يعود إلى الأسواق بنهاية العام. وقد صدرت إيران بالفعل نحو 20 مليون برميل من ميناء تشابهار، كما بدأت استئناف عمليات التحميل من جزيرة خرج بعد رفع الولايات المتحدة الحصار البحري المفروض عليها. وفي العراق، صدرت توجيهاً إلى خمسة حقول رئيسية، ضمن خطط لرفع الإنتاج إلى 3 مليون برميل يومياً، بينما تستهدف الكويت تجاوز مستوى 2 مليون برميل يومياً خلال أسبوع. وفي الوقت ذاته، تطرح الإمارات مناقصات لبيع شحنات من النفط، وتعمل على توسيع خطوط الأنابيب التي تتجاوز مضيق هرمز، فيما أبلغت شركة أدنوك المشترين باستئناف عمليات التحميل. وبلغ إنتاج الأوبك النفطي (باستثناء الإمارات) 16.7 مليون برميل يومياً في مايو 2026.

الاتجاهات الشهرية لأسعار النفط

ظل سوق النفط العالمي عرضة لتقلبات حادة خلال الأسبوع الماضي، إذ تراجعت الأسعار بنسبة 7.7 في المائة على أساس أسبوعي عقب توقيع الولايات المتحدة وإيران مذكرة تفاهم تقضي بإعادة فتح مضيق هرمز بعد إغلاقه لمدة أربعة أشهر على خلفية الحرب. وساهم اتفاق السلام المؤقت في تعزيز التفاؤل مبدئياً، مما دفع أسعار النفط الخام إلى الهبوط دون مستوى 80 دولار أمريكي للبرميل للمرة الأولى منذ الأسبوع الأول من مارس 2026، لتصل إلى 79 دولار أمريكي للبرميل، مسجلة بذلك انخفاضاً حاداً مقارنة بمستويات الذروة التي بلغت خلال الحرب. إلا أن العقود الأجلة لمزيج خام برنت عاودت الارتفاع لتتداول أعلى بقليل من 80 دولار أمريكي للبرميل (فيما تحرك خام غرب تكساس الوسيط قرب مستوى 77.54 دولار أمريكي للبرميل)، وذلك في ظل التباطؤ المفاجئ لحركة ناقلات النفط في الخليج العربي، وتأخر مفاوضات السلام الدائم على خلفية تصاعد الاشتباكات العسكرية في جنوب لبنان، الأمر الذي دفع إيران إلى إغلاق مضيق هرمز. وبالإضافة إلى ذلك، سيتوقف اتجاه أسعار النفط الخام خلال الأشهر المقبلة على حجم الإمدادات الفعلية المتاحة ضمن المخزونات العائمة في المنطقة، فضلاً عن سرعة زيادة المنتجين الإقليميين لمستويات إنتاجهم. وقد أعلن عدد من المنتجين بالفعل عن خطط لزيادة الإنتاج خلال الأسابيع المقبلة.

وتداول النفط الخام عند مستويات تقل بنسبة 35 في المائة عن مستويات الذروة المسجلة خلال الحرب، إلا أنه ظل مرتفعاً بنحو 30 في المائة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، في ظل التوقعات التي تشير إلى استغراق العودة إلى الأوضاع الطبيعية بشكل كامل لعدة أشهر. وفي حين يتوقع أن تتجه الأسعار العالمية نحو الاعتدال مع عودة الحركة تدريجياً إلى ممر الشحن الحيوي، إلا أن المسار الفوري للأسعار ما يزال يتسم بالتذبذب والتقطع، في وقت يوازن فيه المتعاملون بين التندق المحتمل للإمدادات الإقليمية من جهة، واستمرار المخاطر البحرية والقيود اللوجستية وضوابط العبور الجديدة المقترحة من جانب إيران من جهة أخرى.

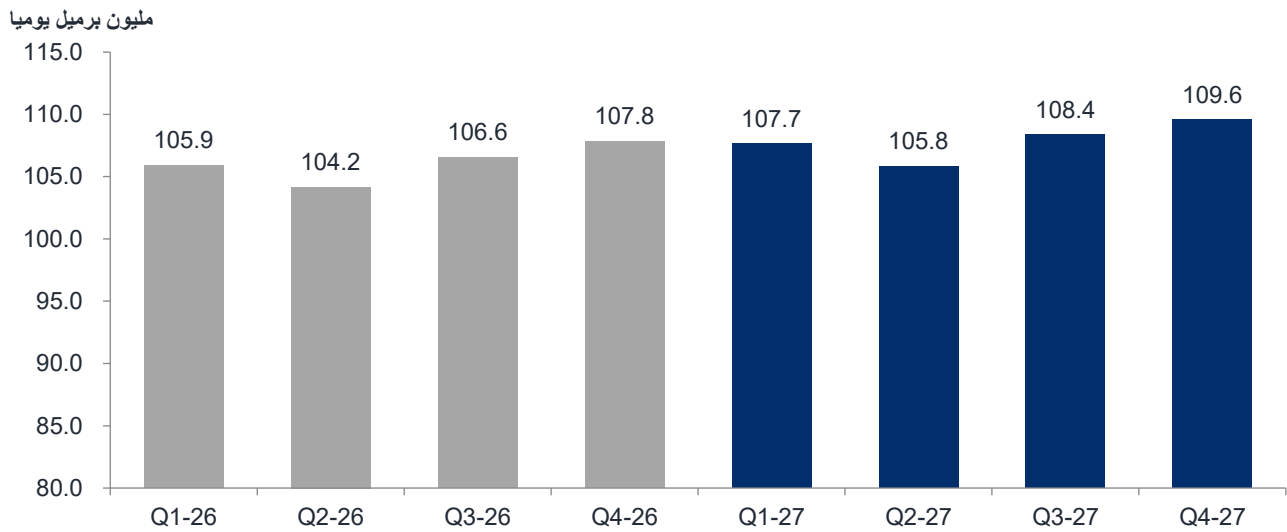
وعلى صعيد الاتجاهات الشهرية للأسعار، اتسم أداء متوسط أسعار النفط الخام بالتباين خلال شهر مايو 2026. إذ تراجع متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت للمرة الأولى بعد ثلاثة أشهر متتالية من الارتفاع، ليصل إلى 107.8 دولار أمريكي للبرميل خلال الشهر، مقابل 121.4 دولار أمريكي للبرميل في الشهر السابق، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 11.2 في المائة. في المقابل، واصل متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية ارتفاعه للشهر الرابع على التوالي، مسجلاً زيادة بنسبة 5 في المائة ليصل إلى 114.6 دولار أمريكي للبرميل، مقابل 109.1 دولار أمريكي للبرميل في الشهر السابق. كما سجل متوسط سعر خام التصدير الكويتي ارتفاعاً أكبر

بلغت نسبته 12.3 في المائة، ليصل إلى 118.7 دولار أمريكي للبرميل خلال شهر مايو 2026، مقابل بنحو 105.7 دولار أمريكي للبرميل في الشهر السابق.

الطلب العالمي على النفط

تعكس توقعات الطلب العالمي على النفط للعام 2026 مدى التباين الحاد بين كبرى وكالات الطاقة في تقييمها لتداعيات أشهر من الاضطرابات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الوقود في منطقة الشرق الأوسط. وتتوقع كل من وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأميركية انكماشاً ملحوظاً في الطلب العالمي على النفط بنحو 1.1 مليون برميل يومياً خلال العام 2026، ليتراجع إجمالي الطلب إلى نحو 103.3 مليون برميل يومياً وفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية، ونحو 102.9 مليون برميل يومياً بحسب إدارة معلومات الطاقة الأميركية. وعزت وكالة الطاقة الدولية هذا الخفض الكبير في توقعاتها إلى الانكماش الحاد في الاستهلاك في كل من آسيا وأوروبا عقب الإغلاق المطول لمضيق هرمز. وفي المقابل، ما تزال الأوبك تمثل الاستثناء فيما يتعلق بأفاق المدى القريب، فعلى الرغم من خفضها مؤخراً توقعاتها لنمو الطلب في العام 2026 للشهر الثاني على التوالي، نتيجة تباطؤ الاستهلاك الإقليمي وفي الهند، إلا أنها ما تزال تتوقع ارتفاع الطلب العالمي بنحو 970 ألف برميل يومياً، ليصل الإجمالي إلى نحو 106.1 مليون برميل يومياً.

الطلب العالمي على النفط -2027/2026 – (مليون برميل يومياً)



المصدر: أوبك

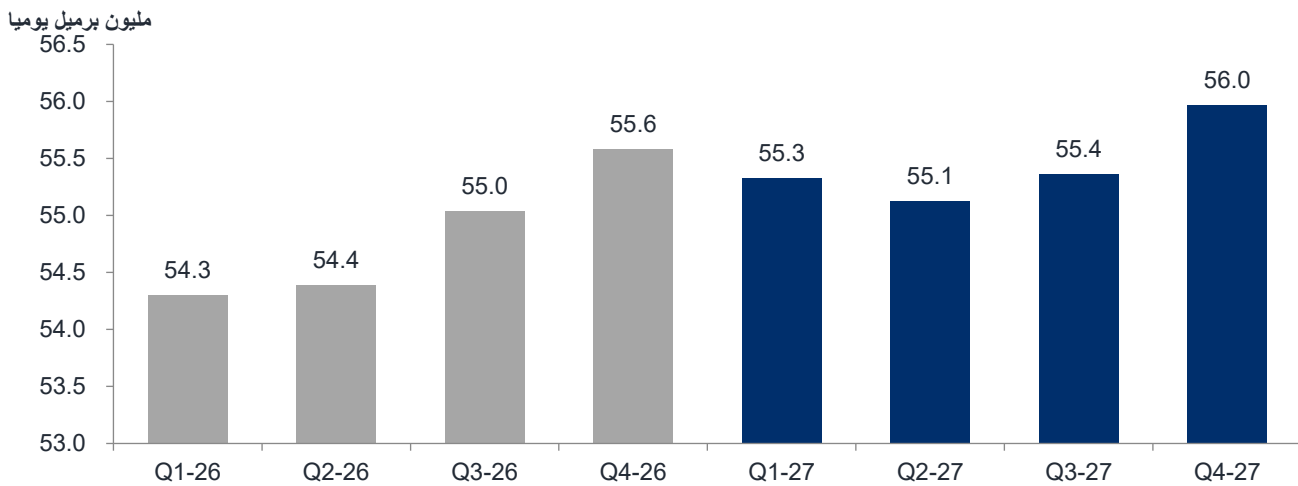
وبالنظر إلى العام 2027، تتقارب توقعات أبرز الجهات المعنية بصورة واضحة حول انتعاش الطلب بصورة قوية وامتزامة، مدفوعاً باستعادة ممرات إمدادات الطاقة وتراجع أسعار النفط الخام. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية تحقيق أقوى وتيرة للتعافي الهيكلي، مع ارتفاع استهلاك الوقود السائل عالمياً بنحو 2.5 مليون برميل يومياً ليصل الإجمالي إلى 105.3 مليون برميل يومياً. كما تتوقع وكالة الطاقة الدولية عودة الطلب إلى النمو بنحو 2 مليون برميل يومياً، مما يرفع إجمالي الطلب العالمي إلى 105.3 مليون برميل يومياً. وتتوافق الأوبك مع هذه النظرة الأكثر تفاؤلاً على المدى الأطول، إذ رفعت توقعاتها للعام 2027 لتشير إلى نمو قوي قدره 1.73 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع أن يستند هذا التوسع الواسع في الطلب خلال العام 2027 بصفة رئيسية إلى الاقتصادات غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في ظل تحسن النشاط الصناعي في الهند والصين وقيادتهما لمسار عودة الطلب العالمي تدريجياً إلى مستوياته الطبيعية. وعلى المدى الأطول، تتوقع الأوبك في تقريرها توقعات النفط العالمية للعام 2026 أن يواصل الطلب العالمي على النفط تسجيل نمو قوي ومتواصل حتى منتصف القرن، ليصل إلى 124.1 مليون برميل

يوميًا بحلول العام 2050، من دون ظهور ذروة للطلب في الأفق. ويمثل هذا المسار زيادة بنحو 19 مليون برميل يوميًا مقارنة بمستويات العام 2025، مدفوعاً بدرجة كبيرة بارتفاع إجمالي الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 23 في المائة نتيجة النمو السكاني، والتوسع الحضري السريع، وتحسن مستويات المعيشة في الاقتصادات النامية. ومن الناحية الجغرافية، يتركز النمو طويل الأجل بصورة شبه كاملة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ يتوقع أن يرتفع الطلب فيها بنحو 26.9 مليون برميل يوميًا، مع اضطلاع كل من الهند وأفريقيا والشرق الأوسط بدور المحركات الرئيسية لهذا النمو.

إمدادات النفط الخام

واصل المعروض العالمي من النفط تراجعاً في مايو 2026، بعد الانخفاض الحاد الذي سجله في الشهرين السابقين. وكشفت بيانات وكالة الطاقة الدولية عن انخفاض الإمدادات العالمية بمقدار 0.6 مليون برميل يوميًا إضافية في مايو 2026، لتصل إلى 94.5 مليون برميل يوميًا، وذلك عقب تراجعها بنحو 1.8 مليون برميل يوميًا في أبريل 2026. كما ظلت الإمدادات أقل بنحو 13.6 مليون برميل يوميًا من مستويات ما قبل الحرب. وجاء هذا التراجع بصفة رئيسية نتيجة انخفاض إنتاج الدول الخليجية على خلفية إغلاق مضيق هرمز.

الإنتاج النفطي للدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك – 2026 / 2027 (مليون برميل يوميًا)



المصدر: أوبك

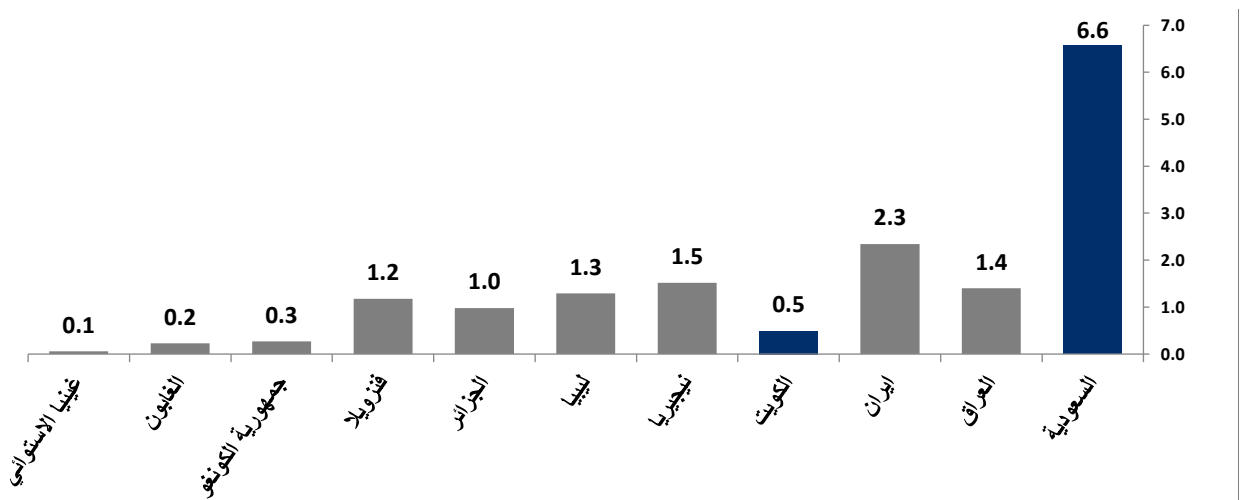
وتشير توقعات المعروض العالمي من النفط للعام 2026 إلى انكماش كبير نتيجة الصراع الجيوسياسي الحاد في الشرق الأوسط، وإن تفاوتت تقديرات حجم التأثير بين الجهات المختلفة. وتقدم وكالة الطاقة الدولية التقدير الأكثر تشاؤماً، إذ تتوقع انخفاض الإمدادات العالمية بنحو 3.9 مليون برميل يوميًا، ليلعب متوسطها 102.4 مليون برميل يوميًا في عام 2026، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى بقاء كميات كبيرة من النفط الخام عالقة داخل الخليج العربي خلال فترة الحصار التي استمرت أربعة أشهر. في المقابل، تتبنى إدارة معلومات الطاقة الأميركية رؤية أقل حدة نسبيًا، إذ تتوقع نمو إجمالي الإمدادات من خارج الأوبك وسوائل الغاز الطبيعي لدى دول المنظمة بنحو 1.4 مليون برميل يوميًا، بدعم من التوسع القوي في إنتاج دول أميركا الجنوبية، مثل البرازيل وغيانا والأرجنتين، مع استقرار إنتاج النفط الخام الأميركي عند 13.6 مليون برميل يوميًا. أما تقديرات منظمة الأوبك، فتعكس نظرة أكثر استقراراً، إذ تتوقع نمو الإمدادات من خارج المنظمة بنحو 0.63 مليون برميل يوميًا، لتصل إلى 54.83 مليون برميل يوميًا في العام 2026، مع تقدير متوسط الطلب على خام الأوبك وحلفائها عند نحو 43 مليون برميل يوميًا.

وفي المقابل، تشير توقعات العام 2027 إلى زيادة الإمدادات بصورة حادة، مع تعافي البنية التحتية الإقليمية وتعديل مستهدفات الإنتاج. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاع المعروض العالمي بنحو 8 مليون برميل يومياً ليصل إلى 110.3 مليون برميل يومياً، مدفوعاً بالاستعادة التدريجية لصادرات الشرق الأوسط عقب اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب زيادة مستهدفات إنتاج الأوبك وحلفائها. كما تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية زيادة كبيرة في الإمدادات بنحو 1.5 مليون برميل يومياً خلال العام 2027، مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع إنتاج الدول من خارج الأوبك وحلفائها، إلى جانب رفع تقديرات إنتاج النفط الخام الأميركي إلى 13.8 مليون برميل يومياً. وتتوافق تقديرات الأوبك إلى حد كبير مع المسار التوسعي المتوقع للعام 2027، إذ ترجح نمو الإمدادات من خارج المنظمة بمقدار 0.62 مليون برميل يومياً إضافية لتصل إلى 55.45 مليون برميل يومياً، فيما يتوقع أن يرتفع الطلب على إنتاج الأوبك وحلفائها إلى 43.6 مليون برميل يومياً.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

واصل إنتاج الأوبك من النفط الخام تراجعاً في مايو 2026، ليهبط إلى أدنى مستوياته في عدة عقود، في ظل استمرار إغلاق مضيق هرمز من جانب إيران والولايات المتحدة، ما أدى إلى تقييد إنتاج دول المنطقة وإعاقة الصادرات بصورة كبيرة. ووفقاً لبيانات وكالة بلومبرج، انخفض متوسط إنتاج الأوبك بنحو 1.2 مليون برميل يومياً خلال الشهر، ليستقر عند 16.3 مليون برميل يومياً، باستثناء إنتاج الإمارات. وعلى مستوى دول المنظمة، سجلت إيران أكبر انخفاض، إذ تراجع إنتاجها بنحو 710 ألف برميل يومياً، ليبلغ في المتوسط 3.1 مليون برميل يومياً في مايو 2026، تلتها الكويت والسعودية اللتان سجلتا أيضاً انخفاضات شهرية كبيرة. وقابل هذه التراجعات جزئياً ارتفاع الإنتاج في فنزويلا والعراق بنحو 40 ألف برميل يومياً لكل منهما خلال الشهر، تلاهما كل من غينيا الاستوائية واليابون بزيادات هامشية في الإنتاج. كما أظهرت بيانات وكالة الطاقة الدولية ومصادر الأوبك الثانوية تراجع إنتاج المنظمة. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، انخفض إنتاج الأوبك بنحو 0.87 مليون برميل يومياً، ليصل إلى 16.37 مليون برميل يومياً خلال شهر مايو 2026، إلا أن الوكالة أظهرت تراجعاً أكثر حدة في إنتاج إيران، الذي بلغ متوسطه 2.3 مليون برميل يومياً، مقابل 3.36 مليون برميل يومياً في الشهر السابق. ووفقاً للوكالة، ظل إنتاج دول الخليج في مايو 2026 أقل بنحو 13.6 مليون برميل يومياً من مستويات ما قبل الحرب.

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر مايو 2026 - (مليون برميل يومياً)



المصدر: بلومبرج

من جانبها، أظهرت مصادر الأوبك الثانوية انخفاض الإنتاج بنحو 264 ألف برميل يومياً، ليبلغ في المتوسط 16.7 مليون برميل يومياً. ووفقاً لهذه المصادر، انخفض إنتاج إيران النفطي بنحو 546 ألف برميل يومياً خلال الشهر، ليصل في المتوسط إلى 2.33 مليون برميل يومياً. في المقابل، سجل معظم منتجي النفط الآخرين في منطقة الخليج ارتفاعاً في الإنتاج خلال الشهر. ووفقاً للأوبك، ارتفع إنتاج السعودية من النفط بنحو 157 ألف برميل يومياً، ليصل إلى 6.9 مليون برميل يومياً، كما سجلت كل من العراق وفنزويلا والكويت ارتفاعاً في إنتاج النفط الخام خلال الشهر.

المسؤولية والإفصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويتية") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويفرروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحتة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محددة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. إن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين ممن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصبح بحوزته هذا التقرير أن يطلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامه". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحتة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغيرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغيرات الممكنة وغير الممكنة توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبية، وأسعار التأخير وأسعار النفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أن أو تشيّد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستنتج واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والمُلزمة.

KAMCO INVEST

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامّة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست